

بيان

الإفراج عن الناشط الحقوقي السوري

عبد الكريم حسين

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، بانه وفي تاريخ 29/2010 تم إطلاق سراح الناشط الحقوقي عبدالكريم حسين ، حيث تم التوصل إلى إطلاق سراحه بعد إصدار مذكرة بمنعه من مغادرة سوريا إلى بموافقة الأمن السياسي في حلب. هذا و طُلب من الناشط عبد الكريم حسين مراجعة فرع الأمن السياسي في حلب خلال مدة أقصاها 24 ساعة من تاريخ إطلاق سراحه، و خوفاً من تكرار اعتقاله في حلب، على غرار اعتقال السيد خالد كنجو إثر مراجعته لفرع أمن الدولة في القامشلي بعد تبليغه في دمشق بضرورة مراجعة فرع أمن الدولة في القامشلي، أستطاع الناشط عبد الكريم حسين الدخول إلى تركيا متسللاً عبر الحدود، في اليوم التالي لخروجه، و وصل إلى أنقرة حيث تقدم باللجوء لدى مر لئز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا طلباً الحماية الدولية.

وقد كانت السلطات النرويجية قامت في 17/8/2010 باعتقال السيد عبد الكريم حسين وتم ترحيله إلى سوريا من الأراضي النرويجية قسراً في تاريخ 19/8/2010، وذلك بعد ان تم رفض طلب اللجوء الذي تقدم به في النرويج و تم [اعتقاله في مطار دمشق الدولي](#) ، و تم [تحويله إلى فرع الأمن السياسي \(فرع الضحاء\)](#)

يذكر أن السيد عبد الكريم حسين والمدته جاجانه تولد حلب 16/12/1959 ، هو ناشط حقوقي وعضو في مجلس إدارة جمعية أكراد سوريا في النرويج ونائب رئيس الجمعية المهمة بحقوق الانسان والمجتمع المدني، وله العديد من النشاطات السياسية المتعلقة بوضع الكرد في سوريا على الساحة النرويجية.

عداوة على ذلك، أن إعادة الناشطين السوريين في الخارج إلى سوريا، بسبب رفض طلبات لجوئهم، يعرضهم للاعتقال والتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الشخصية...، ويتم تقديمهم للمحاكم الاستثنائية التي تفتقر لمعايير المحاكمات العادلة...، كما ويتم إدانتهم وإصدار أحكام قاسية بحقهم...، وهذا ما حصل مع الكثير من المرشحين من الدول الأوروبية إلى سوريا، ولعل حالة السيد خالد كنجو المرسل إلى سوريا من ألمانيا أوضح مثل على ذلك، حيث تم اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية وتعرض للتعذيب القاسي والمعاملة المهينة...، وتم تقديمه إلى القاضي المفرد العسكري بالمقامشلي، الذي أصدر بحقه قراراً بالإدانة والسجن.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، إذ نرحب بالإفراج عن الناشط الحقوقي عبد الكريم حسين. فإننا نبدي قلقنا البالغ على مصير العديد من النشطاء المتواجدين خارج سورية، فيما لو تم ترحيلهم إلى سوريا، فإننا نناشد في الوقت نفسه السلطات المحلية ترحيل أي ناشط إلى سورية ومنحه حق الإقامة على أرضها، كما إننا نناشد جميع المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى التدخل الفوري من أجل وقف ترحيل أي ناشط سياسي وحقوقي.

8 / 9 / 2010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة

www.cdf-sy.org

info@cdf-sy.org